

لجنة متابعة الإصلاح الوطني في الشؤون السياسية 2015-2016

التوضيح: بالإشارة إلى المسألة المذكورة أدناها "الإصلاح السياسي" وهي من ضمن سلسلة الإصلاح السياسي التي اقترحتها لجنة متابعة الإصلاح في الشؤون السياسية، سوف نقدم القضايا اللاحقة نحو (2) نظام الأحزاب السياسية، (3) العدالة والشفافية في الانتخابات، (4) مراقبة و تحقيق السلطة الحكومية (5) تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية و الأخير (6) حل النزاعات و تعزيز المصالحة.

(1) الإصلاح السياسي

مسألة	خطة الإصلاح	كيفية
الإصلاح السياسي	التوظيف السياسي	<p>1. وضع المواصفات و المحظورات لأكثر حداً بين المرشحين لتكون مبدئية الاستقصاء قبل ضلوع المرشحين في الميدان السياسي.</p> <p>2. كل مرشح سياسي أو نيابي أن يكشف ما سدده من الضريبة المسبقة مدتها خلال 3 سنوات، و إبلاغها لغاية التحقيق، و في أثناء التوظيف السياسي أن يكشف كافة الممتلكات و الديون سواء كانت له أو لأهله بشكل دقيق، و وضع التدابير اللازمة لمنع استغلاله المصالح السياسية.</p> <p>3. أي شخص لديه رغبة في الترشيح النيابي أن يبدى نفسه أمام لجنة الانتخابات و إبلاغه للجمع قبل إعلان القرار الملكي بشأن الانتخابات العامة، و ذلك ألا يقل من سنة.</p> <p>4. مسار إلى المجلس النيابي</p> <p>4.1 اهتمام العدد و المكونات لأعضاء المجلس النيابي، اعتباراً من انعكاسات الشعب و الظروف المشهودة.</p>

4.2 تقييد جميع الأعضاء على نظام الانتخاب النيابي دون

أخرى، لترسيخ علاقة بينه و بين الشعب و تبادل الاحترام من جهة ، و من جهة أخرى لتخلص الأحزاب السياسية من السيطرة المأهولة ممن هو أكثر فيها تأثيرا.

4.3 لكل ناخب صوت واحد طبقا للمبادئ السواسية و الديمقراطية.

4.4 تقسيم الدوائر الانتخابية المناسبة و المتكاملة لحل مشكلة البيع - الشراء أثناء حملة التصويت.

5. مسار إلى مجلس الشيوخ

5.1 مكونات

5.1.1 إبانة المكونات و المواصفات في مجلس الشيوخ وأعضائه بصورة فعالة وكفاءة.

5.1.2 تناسب العدد مع المهامات و الاختصاصات.

5.1.3 وجود التدابير اللازمة لمنع البيع - الشراء في اقتراع التصويت أو توقيف محاولته في استغلال المصالح المبادلة بين المرشحين المعنيين ضمن القوى السياسية.

5.2 مهامات المجلس أن تكون واضحة غير وهمية.

5.2.1 أن يضمن مجلس الشيوخ مهاماته الخاصة في مسار المراقبة تجاه المراحل التشريعية و تحقيق الإجراءات ذات الصلة بإدارة البلاد وذلك لحل المشكلة التي تتعلق بالتدخل السياسي و المؤامرة السياسية.

5.2.2 على مجلس الشيوخ أن يشكل اللجنة المختصة

لإشغال مراحل التقييمات لدى الهيئات المستقلة و منظمات أخرى حسبما تقتضى عليه الظروف اللازمة.

6. مسار إلى الإدارة المحلية و المنتخبين المحليين وفقا لقانون بشأن الإدارة المحلية.

6.1 وضع التدابير اللازمة نحو من يشغل منصبا سياسيا في الإدارة المحلية، أن يكشف جميع بياناته من الممتلكات و الديون و مسؤوليته في دفع الضريبة للإحاطة العامة.

6.2 وضع التدابير اللازمة لمنع التورط الاقتصادي في المجال السياسي

6.3 تحديد المدة الوظيفية على إشغال الأعضاء المنتخبين وفقا لقانون بشأن الإدارة المحلية و أن تجرى الانتخابات المحلية مباشرة.

7. وضع الآليات الفعالة لتطبيع السياسيين حتى يقوم مهامهم بالصدق و العدالة و الكفاءة حسبما تقتضى به الحالة الاجتماعية.

8. مسار إلى رئاسة الوزراء.

8.1 وضع المواصفات لمن تولى منصب رئيس الوزراء.

8.1.1 اعتماد تلك الرئاسة إلى مهمة عالية دو مكانة

بالمصادقة الملكية، إذا كان عضوا ضمن أعضاء المنتخبين

أن يتم القرار بأغلبية الأصوات من العدد الإجمالي، إذا لم

يكن عضوا نيابيا و إنما هو مستحق بموافقة التصويت

لرئاسة الوزراء، وذلك ألا يقل التصويت من 3/5 من العدد

الإجمالي.

8.1.2 أن يكون التصويت حرا و معلنا من أعضاء مجلس

النواب ليتم الإقرار على من يتولى رئاسة الوزراء.

<p>8.2 عندما فشل تنصيب رئاسة الوزراء خلال 30 يوما، فيعتبر حل المجلس و تحديد يوم الانتخابات الجديدة خلال 30 يوما وفقا للقانون.</p> <p>8.3 إذا اندلعت الأزمة في البلاد مما تسبب إلى عدم تنصيب رئيس الوزراء أو عجزه عن العمل، وذلك تزامنا مع عدم السلطة النيابية كمجلس النواب، على مجلس الشيوخ تقديم المقترحات اللازمة لحل تلك الأزمة.</p>		
---	--	--

مصدر:

https://www.parliament.go.th/ewtcommittee/ewt/drive_politic/download/article/article_20160215155030.pdf

مترجم: شوشات بوت بينج

الأمانة العامة لمجلس النواب